نص رسالة
الجواب الناطق بالصواب القاطع
لعرى الشك والارتياب

٦٣ و / مما أجابَ به مولانا ومالكنا أمير المؤمنينَ ، وخليفة رب العالمين ، الصادع بالحق المبين ، الحليم الأواه ، المؤيد بالله ، يحيى بن حمزة بن رسول الله ﷺ وعلى آله الأكرمين ، واحشرنا بزمرته يا أرحم الراحمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وحده ، وصلاته على [١] رسوله محمد ، وآله وسلامه ، الحمد لله الذى أنطق [٢] لسان البرهان بحاله فتفيأنا فى ممدود ظلاله ، وكرعنا فى نمير سلسباله ، وأوردنا موارد النظر والهناء ، إلى حقائق عرفانه [٣] وخولنا [٤] من مزيد فضله ، وحبانا من كريم إحسانه ، وجعلنا هداة إلى الحق وعمده ، وقدوة لكافة الخلق .

والصلاة على الموضح للدلائل ، والفارق بضياء برهانه ، ونور فرقانه ، بين الحق والباطل ، وعلى آله الطيبين ، الهادين عن الضلال ، والمفرقين لأحزاب الكفر ، عن يمين وشمال .

وبعد ، فوردت علينا مسائل ، من جهة القاضى الأوحد ، العالم الأمجد ، بدر الدين قاضى أمير المؤمنين ، محمد بن أحمد ، أدام الله رعيه ، وشكر فى الصالحات سعيه ، فرأينا جوابها ، فرضًا واجبًا ، وحتمًا لازمًا لازبًا ، لما يتوجه من بذل الهداية لطالبها ، وإيضاح مناهج الحق لصاحبها ، ونحن نذكر فيها ، ما يشرح الله به صدره ، وينور به قلبه ، وإن كان بعضها لا يتعلق بالتكليف ، لكن الجواب متوجه بكل حال ، وإن صادف تزاحم الأشغال ، فنقول وبالله التوفيق ، وعليه الاتكال .

* * *

---

(١) توجد « و » زائدة فى الأصل .

(٢) فى الأصل : انطى .

(٣) فى الأصل : عرفاته .

(٤) فى الأصل : حولنا .

المسألة الأولى

هل يريد الله إرادته ؟

قال ، أيده الله : إذا كان الله عندكم ، مريد بإرادة محدثة ، فهل يجوز أن يريد الإرادة أم لا ؟

الجواب : إن أهل القبلة بالإضافة إلى خالقهم فى الإرادة فريقان :-

الفريق الأول : المثبتون للإرادة ، فالأشعرية على كونه مريداً بإرادة قديمة ، **والنجارية** على إنه مريد بإرادة أزلية ، **والمعتزلة البصرية والزيدية** على أنه ، تعالى ، مريد بإرادة محدثة ، موجودة لا فى محل ، ولم يذهب أحد من أهل القبلة ، إلى أنه مريد للذات ، وزعم هؤلاء أنه لا يريد إرادته ، أعنى المثبتين لها .

– أما المعتزلة فعندهم أن إرادته لها صحيحه ؛ لأجل حدوثها ، والإرادة تتعلقُ عندهم بكل حادث ؛ ولكنه لا يريدها ، لما كانت تابعة لداعيه ، وهو إنما يريد الأفعال المقصودة .

– وأما على رأى الأشعرية والنجارية ، فهو إنما يريد الأمور الحادثة ، وإرادته .

٦٣ ظ / – إما قديمة وإما أزلية ، فتستحيل إرادتها لما كانت بلا أول .

٦٣ ظ / الفريق الثانى النافون للإرادة ، وهم معتزلة بغداد ، وإلى هذا ذهب الشيخان أبو الحسين . ومحمود الخوارزمى [1] والداعية عندهم كافية فى تحصيل الأفعال ، من غير حاجة إلى إرادة ، **وهذا هو المختار عندنا ، فإرادته لفعله** هو نفس الداعية إليه ، لما فيه من المصلحة ، وإرادته لفعل غيره ، إنما هو أمره وندبه إليه ، من غير أمر زائد ، فحاصل إرادته ، تعالى ، هو العلم فى حق أفعاله ، والأمر فى حق أفعال غيره ، وعلى هذا فإنه ، تعالى ، غير مريد إرادته عندهم ؛ لأنها ليست من قبيل الأفعال ، والداعى إنما يتعلق بالأفعال وكذلك الأمر .

---

(١) * أبو الحسين البصرى (ت ٤٣٦ / ١٠٤٤) هو محمد بن على بن الطيب البصرى ، من أعيان المعتزلة ، ولد فى البصرة وسكن بغداد وتوفى بها ، قال الخطيب البغدادى : له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته » . من كتبه : «المعتمد فى أصول الفقه» ، و«شرح الأصول الخمسة» وغيرهما .

انظر الزركلى : الأعلام ٦ / ٢٧٥ ، وأيضا تاريخ بغداد ٣ / ١٠٠ ، والمنية والأمل ؛ ص ٧٠ .

* هو محمود بن محمد الخوارزمى الملاحمى : صاحب كتاب «المعتمد الأكبر» عدَّه ابن المرتضى من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، وأخذ برأيه كثيراً الرازى فى مصنفاته .. انظر ابن المرتضى : كتاب طبقات المعتزلة ؛ ص ١١٩ .

المسألة الثانية

هل يعلم الله أنه يقدر؟

قال ، أيدهُ الله : هل يجوز أن يعلم الله ، تعالى ، أنه يقدر ، أو يقدر أنه يعلم ؟

الجواب : إن إيراد السؤال ، فيه خلل فى العبارة ، ويدل على عدم الأنس بالمباحث الكلامية ، وحاصل الإيراد أن الله ، تعالى ، أنه يقدر أن يكون عالمًا بقادريته ، أو يكون قادرًا على معلومه .

والحق إنه عالم بقادريته ؛ لأنها من جملة المعلومات وعالم بمقدوراته ؛ لأن العالمية شاملة .

فأما إن الله ، تعالى ، هل يكون قادرًا على معلومه ؟..

فإنه ينقسم الأمر فيها ، فما كان من معلوماته ممكن الحصول ، فهو قادر عليه ، فيخرجُ من هذا ذاته ؛ تعالى ؛ فإنه يعلمها ولا يقدر ، وهكذا مقدروات العبيد ، فإن فيها تردد بين العلماء ، فمنهم من قال : هو قادر عليها ، ومنهم من منع من ذلك ، والحق عندنا ، جواز كونه قادرًا عليها .

بقى ها هنا بحث آخر ، وهو أن يقال : هل يكون قادرًا على خلاف معلومه ؟

(أولا : فعندنا – وهو رأى المعتزلة والزيدية – أنه تعالى قادر على خلاف معلومه .) [1] فإنه قادر على إقامة القيامة الآن ؛ وهى غير قائمة ، وهو قادر على خلق السواد فى الرومى ، والبياض فى الزنجى ، وهو خلاف معلومه .

وزعم عَبَّادٌ [2] من المعتزلة أنه يستحيل منه خلاف معلومه [3] وهو رأى الأشعرية [4] .

---

(١) زيادة من الهامش وتكملة .

(٢) هو أبو عمرو : معمر بن عباد السلمى .قال ابن المرتضى : كان عالمًا عدليًا وتفرد بمذاهب ، ومن تلاميذه المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائن . حكى أن الرشيد وجه به إلى ملك السند ليناظره ، وقيل أن هذا الملك دس له السم فى الطريق فمات ، توفى سنة ٢١٥هـ / ٨٣٠ . راجع خطط المقريزى ٢ / ٣٤٧ ، ولسان الميزان ٦ / ٢٧١ والمنية والأمل ، ص ٥٦ .

(٣) انظر ، الشهرستانى : الملل والنحل ١ / ٨٢ .

(٤) انظر ، الشهرستانى : نهاية الأقدام ، ص ٢١٥ وما بعدها .

المسألة الثالثة

فى استحالة المكان والزمان على الله

قال ، أيده الله : إذا كان الله كائنًا ولا مكان ولا زمان ، فما كان الشئ قبل ذلك ؟.. هذا إنما يقال لو سابق منك ...

والجواب : إن هذا خلل فى الإيراد ، **فإن قولك** [1] : فما كان الشئ قبل ذلك ؟.. هذا إنما يقال لو سبق ميك ذكر الشئ ، ولم يسبق له ذكر .

فنقول : الله ، تعالى ؛ كائنٌ ، على معنى إنه موجودٌ وحاصلٌ ، لاعلى معنى أنه مستقرٌ فى جهة ولا مكان ، لاستحالتهما عليه ؛ لأن ذلك من سمات الحوادث ، وهو ، تعالى ، قديم بلا أول ، ولا معنى لوصفه بالكون ، على جهة الاستقرار ؛ لاستحالته عليه .

قوله : ولا مكان ولا زمان ، كلامٌ جيدٌ ؛ لأن المكان والزمان حادثان ، فلا يجوز أن يكونا مصاحبين له فى الأزمنة الأزلية ، فتقدم ذاته ، تعالى ، وسبقه علي الأزمنة والأمكنة ، إنما يكون بلا نهاية .

ثم إن سبقه على الأزمنة لا بزمان ؛ لأن الزمان سابق علي غيره من غير زمان ، فإذًا تقدم الزمان على غيره من غير زمان ، والإلزام التسلسل ، جار سبق القديم من غير زمان .

ثم إنه سابق على الأمكنة ، وإن لم يكن فى غير زمان ، ثم إنه سابق على الأمكنة ، وإن لم يكن فى مكان ، فإنه يعقل المكان من غير مكان ، فهكذا يعقل تقدم القديم من غير مكان أيضًا .

ثم إن الزمان قد يكون حقيقيًا ، وهو عبارة عن حركة الفلك ، وقد يَكون ٦٤ و / تقديريًا وهو الأزمنة الأزلية ، فإنها أمور (مقدرة غير وجودية ، وإنما هى أمور فرضية اعتبارية ، غير متحققة الوجود ، وعلى هذا نقول : إن تقدم القديم ، تعالى ، على الحوادث ، إنما يكون على جهة التقدير ، وهو أن لو

---

(١) فى الأصل : قول .

فرضنا حصول حوادث فى تلك [1] الأزمنة والأمكنة المتوهمة ؛ لكانت بلا نهاية .

فإذا تقرر ما ذكرناه ، من حدوث الأزمنة والأمكنة ، فتقدم القديم ، تعالى ، على سائر الحوادث ، من غير توهم زمان ولا مكان ، لأمرين :-

أما الأول : فلأن ذاته ، تعالى ، معقولة من غير إشارة إلى زمان ولا مكان .

وأما ثانيًا : فلأن الزمان سابق على غيره من غير زمان ، والمكان يعقل من غير مكان آخر ، فإذا جاز معقولهما ، من سبق لأحدهما بمثله تقديم القديم ، من غير [2] توهم زمان ولا مكان .

ثم نقول : لأى شئ يفتقر القديم ، تعالى ، إلى الأزمنة والأمكنة ، حتى لا يعقل وجوده إلا بهما [3] ؟ فإن كانت حاجته إليها لذاته ، فهو باطلٌ ؛ لأنها حادثة ، وذاته ، تعالى ، سابقه على الأزمنة والأمكنة بلا [4] نهاية ، فيستحيل حاجة القديم ، إلى الأمور الحادثة ، وإن كان حاجته إلى الأزمنة لشئ من لوازم ذاته ، فهو باطل أيضًا ؛ لأن تلك اللوازم ذاتية .

فلزم [5] ما ألزمنا ، من استحالة حاجة اللوازم الذاتية القديمة إلى الأمور الحادثة ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ، أن القديم ، تعالى ، سابق على الأزمنة والأمكنة ، وأن ذاته ، تعالى ، معقولة ، من غير حاجة إلى زمان ولا مكان ، وبطل ما قاله ، من قوله ، فما كان الشئ قبل ذلك ، كما حققناه .

* * *

---

(١) التصحيح على الهامش .

(٢) غير موجودة بالأصل .

(٣) فى الأصل : بها .

(٤) فى الأصل : بلى .

(٥) فى الأصل : فليزم .

المسألـــة الرابـعة

قال : هل خلق الزمان قبل ، أم المكان ، أم خلقًا معًا ؟ . .

الجـواب : اعلم ، هداك الله وأرشـدك ، أن القـدرة [1] الإلهـية ، لا تعجز عن هذه الأمور كلها ، والعقل قاض بجوازها كلها ، وكيف لا ، وهو ؛ تعالى ؛ عالم بالمصلحة فى التقديم والتأخير ، فإليه الأمر ، فى كيفية إيجاد المكنونات .

نعم ، الذى دل عليه الشرع ، أن الله خلق الأرض فى يومين ، ثم قال ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ** ﴾ [2] ثم إنه دحا الأرض بعد خلقه للسماء ، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ **وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾** ﴾ [3] قبل خلق هذه الأمكنة العظيمة .

ثم بعد خلقه للسماوات والأرضين ، خلق الشمس والقمر والنجوم ، على نعت التسخير والتدبير ، فإذا عرفت هذا ، فإن كان المراد بالزمان المقدر ، فهو سابق بلا أول ، وإن كان المراد بالزمان المحقق ، فهوعبارة عن حركة الشمس ، وغيبوبتها ، فلا شك أنه متأخر عن خلق الأمكنة ، كما أشرنا إليه ؛ لأنه خُلق بعد خلق الأرض والسماء ، كما نبهنا عليه ، فحصل ، من مجموع ما ذكرناه ، أن خلق المكان ، سابق على الزمان ، بالتفصيل الذى أشرنا إليه ، وهذا السؤال ليس وراءه كثير فائدة فى الدين ، ولا يناط به شئ من التكليف .

* * *

المسألة الخامسة

قال ، فى الشمس والقمر والنجوم : هل خلق الله فيهن حياة ، كما قال بعضهم ، أم هن جماد ؟ وكيف أنها تكون فى جميع البلدان محازية فى جميع الآفاق ، ونحن نراها صغيرة فى رأى العين ؟ . . ما الوجه فى ذلك ، لكبر جرمها ، أو لغير ذلك ؟

الجواب : إن ما ذكرناه فى هذه المسألة ، مشتمل على سؤالات ثلاثة :ـ

---

(١) فى الأصل : القدر .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٩ .

(٣) سـورة النازعـات : آية ٣٠ .

السؤال الأول : هل هذه الأفلاك السبعة أعنى الشمس والقمر وعطارد وزحل ٦٤ ظ/ والزهرة والمشترى ، حية أم لا ؟ فقول الذى عليه علماء الإسلام ، أنها جمادات ؛ وأنها مسخرة مدبرة للجرى على حسب مصالح الخلق ، كما أشار إليه الشرع ، فى قوله تعالى : ﴿ **وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ** ﴾ [١] ويستحيل عقلاً أن تكون حية ؛ لأن الشمس بما فيها من الحرارة المفرطة ، تستحيل أن تكون حية كالنار ، وهكذا سائر الكواكب ، فإن فيها من البنية ما يمنع من حصول الحياة ، ثم إن الإجماع منعقد ، من جهة الأمة ، على أنها جمادات مسخرة ، تحت التدبير الإلهى ، والمخالفون فى كونها حية ، الصابئة [٢] والمنجمون ، فإنهم زعموا أن هذه الأفلاك حية ، وأنها مدبرة للعالم السفلى ، وأن الله يستحيل أن يكون معبوداً لنا ، وإنما هى تعبد الله ، وهم يعبدونها بزعمهم .

ثم إن مقالتهم فى كونها حية ، لم أقف على حقيقة قولهم ، هل هى فاعلة بالإيجاب ، كما هو رأى الفلاسفة أو هى فاعلة بالاختيار ، فأما الفلاسفة فهم مختلفون فى النفوس الفلكية ، هل هى حية ، أم لا ؟ فبعضهم يزعم أنها حية ، وبعضهم يذهب [٣] إلى أنها جماد ، كمقالة أهل الإسلام .

وعلى الجملة فسواء كانت حية أم جماد ، فلابد لها من فاعل مدبر حكيم ، فإن أقروا به ، فالخلاف بيننا وبينهم يسير بعد ذلك ، وإن كانوا منكرين للصانع ، ويزعمون أنها هى المدبرة للعالم السفلى ، فدلالة الحدوث فيها قائمة ؛ فإن احتاجت إلى محدث ، ومحدثها إلى محدث ، إلى غير غاية تسلسل ، والتسلسل محال . وإن كانت تنتهى إلى قديم مدبر ، فهو الذى نريده ، وبطلت هذه الوسائط بالشرع ، ومن جهة العقل ؛ من جهة أنه لا طريق إليها بحال .

---

(١) الأعراف : آية ٥٤ .

(٢) فرقة قالت بالروحانيات فى مقابل البشرية النبوية ، ونسبت إلى الروحانيات قوة تصريف الاجسام وتقليب الاجرام ، وقالوا : إنها مبادئ الموجودات ، وإليها المعاد ، وتخصصها بالهياكل العلوية مثل زحل والمشترى والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر ، وهذه السيارات كالأبدان والأشخاص بالنسبة إليها ، ولذلك قال عنهم المسلمون : إنهم عبدة كواكب ، وقال أبو حنيفة : ليسوا بعبدة أوثان ، وإنما يعظمون النجوم كتعظيم المسلمين للكعبة ، ويؤمنون بدين نبى ويقرون بكتاب . ويسميهم النهانوى الصبائية ، ويورد أنهم فرقة من النصارى ويعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة . والصابئة الاولى هم الذين قالوا بعاذيمون وهرمس . ، ولم يقولوا بغيرهما من الأنبياء ، ويقصدون (شيث وإدريس) ، انظر الملل والنحل ٢ / ٣٠٧ ، والقاموس الفلسفى خفنى ، ص ٢٧٣ .

(٣) تصحيح من الهامش .

السؤال الثانى : كيف تكون فى جميع البلدان محازية فى جميع الآفاق ؟ اعلم أن الوجه فى ذلك ، هو أن الأرض كرية الشكل ، وأن السماء فوقها كالقبة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ [1] فجعل الأرض كالبساط والسماء كالقبة المطيَّنة ، وجعل الشمس والقمر والنجوم ، جارية فى السماء والفلك محيط ، فإذا بدتْ فى أفق المشرق فالخلائق كلهم ينظرونها فيه ، وهكذا حال الاستواء فى السماء ، وفى ناحية المغرب على هيئة واحدة ، وإنما يقع التفاوت للخلائق من جهة أن من قرب ،كمن بعد ، لا يختلف حاله بالإضافة إليها ، وما ذلك إلا من أجل سموِّها وإرتفاعها ، الارتفاع الكلى والبعد المتفاوت ، فلأجل ذلك كان البعد منها كالقريب ، من غير تفاوت ، وإدراك ذلك على حقيقته ، إنما يكون بأدلة هندسية ، وأمور حسابية ، وقد صور المنجمون صورة الفلك .

وقد حكى لنا ، أن أحسن من تكلم فيه صاحب «السراج الوهاج» [1] ، ولم أقف عليه مع طلبى له ، ولم أبالغ فى طلبه ، إذ لا يتعلق به شئ من أمور الدين ، ولا أمر من أحكام التكليف ، فأعرضنا عنه لقلة جدواه فى الدين .

السؤال الثالث : كيف ترى صغيرة فى رأى العين وهى كبيرة ؟

فنقول : هذا مبنى على كيفية إدراك المدركات ، والعلماء [2] فيه فرق ثلاث :-

الفرقة الأولى : القائلون بالشعاع ، وهم أصحاب الشيخ أبى هاشم ، فإنهم زعموا (أن) [3] الإدراك فى المبصرات ، إنما هو ناجز ينفصل من العين الصحيحة ، يتصل بالمدرك يكون كالآلة للإدراك فى المبصرات .

الفرقة الثانية : من قال بالانطباع ، وهم الفلاسفة ، ومن علماء الإسلام من ذهب كأبى الحسين البصرى ومحمود الخوارزمى ، فزعم هؤلاء أن المرئى ينطبع فى العين ، ٦٥ و/ لكن الشيخ أبا الحسين زعم أنه يتوسط بين الرائى والمرئى ، شكل مخروط

---

(١) كتاب السراج الوهاج .

(٢) فى الاصل : والعلماء .

(٣) فى صلب الأصل : إلى .

مستدير ، يلى العين ، وواسعة مما يلى المرئى ، فينطبع المرئى فى هذا الشكل المتوسط ، بين العين والمرئى ، ثم ينطبع (المرئى فى هذا الشكل المتوسط فى العين بعد ذلك ، والفلاسفة زعموا أن المرئى يطبع [1]) فى الحاسة من غير توسط هذا الشكل المخروط .

الفرقة الثالثة : أهل الإدراك ، وهم الأشعرية ، فانهم زعموا أن الله ، تعالى ، يخلق فى العين الإدراك وهو معنى يدرك به الرائى .

فهذه أقاويل العلماء فى كيفية الإدراك ؛ فإذا عرفت هذا ، فالوجه فى إدراك الكبير صغيراً ، عند البعد ، مرتب على هذه المذاهب ، فعلى رأى أهل الشعاع يضيق زاويته ، فلهذا تراه صغيراً ، وإن كان كبيراً ، وعلى قول أهل الانطباع بالشكل المخروط ، تضيق زاويته أيضاً ، فتراه صغيراً . وعلى قول من لا يعتبر الشكل المخروط ، يضعف الانطباع ، فترى الكبير صغيراً ، وعلى قول أهل الإدراك ، يخلق الله الإدراك لبعضه دون بعض ، وعلى هذا ترى الشمس صغيرة ، مع كبر حجمها ، تنزل على هذا التنزيل .

وحكى عن بعض الفلاسفة ، أن كوكب الشمس ، حجمه مثل الدنيا خمس وعشرين مرة ، وليس تتعلق بمثل هذه المباحث ، شئ من أحكام الدين ، ولكن الخوض فيه تبحر فى علم الكلام [2] .

* * *

المسألة السادسة

فى القرآن الكريم ، قلتَ ، أرشدك الله : قد علمنا الكل أنه كلام الله ، ووحيه وتنزيله ، على نبيه ﷺ ومنع أهل القبلة أن يكون عبارة عنه ، ونحن نجد فيه خطابات وقصص ، مثل قصة أهل الكهف ويوسف وأخوته ، ونوح وقال موسى ، وقال إبراهيم ، وقال يعقوب ، وقال فرعون ، وقالت نملة : يأيها النمل . فإنا

---

(١) تكملة هامة من الهامش .

(٢) وهكذا نجد ان علم الكلام لو انفتح على التأصيل للعلوم الدنيوية وتربية المتعلمين على معرفة المنهج وتطبيقه ؛ لنفع المسلمين نفعاً كبيراً ، يفيدنا فى عصرنا الحالى بدلاً من الجدل فى الغيبيات .

نجد القرآن مشحونًا بهذه القصص الغريبة ، وهل الكلام مما يبقى ويعدم فى الحالة الثانية .

الجواب : اعلم أن هذه المسألة قد اشتملت على مباحث :-

١- **البحث الأول فى ماهية الصوت** ، زعمت الفلاسفة أن الصوت يحدث من مزج [١] الهواء [٢] المنضغط بين قارع ومقروع ، تضاغطًا بعنف . وحكى عن المعتزلة أن الصوتَ كيفية يدرك حاسة السمع . وهذا عندنا خطأ من الفريقين ، فإن المراد بالماهية ، هو الوصول بها إلى معرفة الحقائق الذهنية ، والصوت من أجلى المدركات ، فلا حاجة إلى تعريفه ، والذى ذكروه فى التعريف ، إنما هو إشارة إلى كيفية حصوله ، كما زعمت الفلاسفة ، وإلى كيفية إدراكه ، كما زعمته شيوخ المعتزلة ، ومعرفة الماهية أمور ، وأما (ما) ذكره ، فلا حاجة إلى ما قالوه .

٢- **البحث الثانى فى سبب حدوثه** ، والذى اختاره علماء المعتزلة أن حصوله ، إنما يكون على جهة التولد من الاعتماد ، ثم منهم من اشتراط الحركة ، وبعضهم من لم ٦٥ ظ/ يشترطها ، وإن وقوعها على الإيجاب ولا تجعل على جهة الابتداء بالقدرة فى محلها ، وإنما يكون حاصلاً بالتولد من الاعتماد ، (فأما من جهة الله ، تعالى ، فهو حاصل بالابتداء والتولد من جهة الاعتماد) [٣] لأن قدرته شاملة لجميع الممكنات ، فلهذا قدر على إيجاده على كلى الوجهين .

ولابد من وجوده فى محل ؛ لاستحالة وجوده لافى محل ، وهل يفتقر محله إلى بنية أم لا ؟ ذهب بعض المعتزلة إلى أنه لابد من بنية فى محله ، والمختار عندنا أنه لا يفتقر إلى أمر زائد على محله ، متوحد فى الشجر والحجر والهوى وغير ذلك من المحال .

٣- **البحث الثالث فى كيفية إدراكه** ، والذى عند المعتزلة وجماهيرهم ، أن إدراكه

---

(١) فى الأصل : يمرح .

(٢) فى الأصل : الهوى .

(٣) تكررت هذه العبارة فى الأصل ، ولعله سهو من الناسخ .

فى محله ، من غير أن يكون منتقلا ، وحكى عن النظام [١] إنه إنما يدرك بانتقاله إلى الصماخ [٢] .

وهذا خطأ ، فإن الانتقال لا يجوز على العرض ، والمختار عندنا أن مراده أن إدراكه إنما يكون بانتقال المحل إلى الصماخ ، قلنا : إنه يكون منتقلاً ، فليس ذلك يؤثر عن النظام ، ولعل من سمع هذه المقالة ظن إنه يقول بانتقاله [٣] نفسه ، وهو غلط عليه ، وإنما ينتقل محله لا غير .

٤- **البحث الرابع** : فى بقائه وحدوثه ، حكى عن بعضهم ، إنه باق ، وأن الإدراك إنما يتعلق بحدوثه ، والحق إنه غير باق ، وإنه يعدم فى الحالة الثانية من وجوده ، فإعدامه إنما هو للذات ، والفاعل إنما يقرره بالوجود ، فإذا بطل بأمر الفاعل فيه ، رجع إلى مكان مستحق لذاته ، وهو الإعدام ؛ ولأن الكلام لو كان باقيًا ، لبطلت الفائدة ؛ لأن الإفادة إنما تكون متعلقة بوجوده ، حرف عقب حرف ، فلو كانت موجودة معًا ، فى حالة واحدة ، بطلت فائدته لا محالة .

٥- **البحث الخامس** : فى تغاير الحرف والصوت ، وزعم الشيخ أبو على [٤] ، أن الحرف مغاير للصوت وأن قولنا : الحمد لله رب العالمين فيه حرف وصوت فالحرف من الله ، تعالى ، والصوت من حمية القارئ ، ولم تحك هذه المقالة عن غيره من المعتزلة ، والمختار أن الحرف هو الصوت ، وأن المرجع بالحروف ليس إلا [٥] أصوات مقطعة

---

(١) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصرى ، أبو إسحاق النظام : من أئمة المعتزلة ، قال الجاحظ : «الاوائل يقولون فى كل ألف سنة رجل لا نظير له ، فإن صح ذلك ، فأبو إسحاق من أولئك» . اطلع على الفلسفات الشرقية والغربية ورد على الثنوية واليونان ، وجادل أهل الأديان ، والملاحدة ، وكان بليغًا شاعرًا أديبًا ، ألف د/ محمد عبد الهادى أبو زيد كتابًا عنه ، توفى سنه (٢٣١هـ = ٨٤٥م) . انظر ترجمته الزركلى : الأعلام ١ / ٤٣ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٩٧ ، والمسعودى ٦ / ٣٧١ .

(٢) انظر الأشعرى : مقالات الإسلاميين ٢ / ٩٩ .

(٣) فى الأصل زاد : له .

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى : من أئمة المعتزلة ، ورئيس علماء الكلام فى عصره ، وإليه نسبة الطائفة «الجبائية» له مقالات وآراء انفرد بها فى المذهب . توفى سنة (٣٠٣هـ = ٩١٦م) . انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ١ / ٤٨٠ . واللباب ١ / ٢٠٨ ، وكذا آرائه فى الملل والنحل ١ / ٩٠ وما بعدها .

(٥) فى الأصل : إلا إلى .

تقطيعًا مخصوصًا ، وأيضا فلو كان الحرف مغايرًا للصوت لصح انفصال أحدهما عن الآخر ، فكان يعقل الحروف ، وهذا مما لا وجه له .

٦- **البحث السادس** : فى النظر فى حال المتكلمية . . اعلم أنه لا خلاف فى وصف الله تعالى بكونه متكلمًا ، على معنى أنه فاعل لهذه الأحرف . أما على رأى الأشعرية فلأنه المنزل لجميع الأفعال كلها ، وأما على رأى المعتزلة والزيدية ؛ فلأنا وإن فعلنا هذه الأحرف ؛ لكنه يُضاف إليه ، على معنى إنه ابتداه وأنشاه ، فإذًا [1] .

لا خلاف أن الله متكلم . مما ذكرناه ، وهو الذى ذهب إليه الزيدية والمعتزلة .

وإنما الخلاف فى أن الله ، تعالى ، هل له بكونه متكلمًا حالة هى المتكلميَّة أم لا ؟ فالذى عليه الزيدية والمعتزلة أنه لا حال له بكونه متكلمًا ، وعند الأشعرية أن له ، تعالى ، بكونه متكلمًا حال هى المتكلمية ، وزعموا أن شموله لجميع الكلامات ، كشمول العلم لجميع التعلقات .

ولأى شئ يستحق هذه على رأيهم ؟ فبعضهم أنه متكلم لذاته ، والأشعرية أنه ، تعالى ، يستحقُ لكلام قديم ، والنجارية على أنه ، تعالى ، يستحق لكلام أزلى ، ٦٦ و/ والحق عندنا إنه لا معنى لكونه متكلمًا إلا فعله لهذه الأحرف ، من غير حاجة إلى أمر ورائه ، وتحته كلام طويل لا حاجة لنا إلى استيفائه .

٧- **البحث السابع** : فى كلامه ، تعالى ، هل يكون حادثًا أو قديمًا ؟

والذى عليه الزيدية والمعتزلة أن الكلام هو هذه الأحرف ، ولا بإشكال فى كونها حادثة ، لتجددها وانتفائها فى ثانى حالة الوجود ، ولا خلاف بين العقلاء فى كونها حادثة ، وإنما يحكى الخلاف عن **بعض الحنابلة فى** كونها قديمة ، وهذه جهالة منهم ، وعدم علم بحقيقة القديم والحادث ، وإنما الخلاف فى الكلام الذى هذه الأحرف عبارة عنه ، فعلى قولهم يكون قديمًا كقولهم فى المعانى كلها .

---

(١) كلام بالهامش من الصعب قراءته .

والمختار عندنا ، تفصيل نشير إليه ، وهو أنا نريد بكونه ، تعالى ، متكلمًا ، هو أنه فاعل لهذه الأحرف ، وأنها محدثة ، وأن الكلام له أضافتان :-

الإضافة الأولى : إلى من ابتدأه وأنشاه .

والإضافة الثانية : إلى من حكاه ، فإذا قال القائل : الحمد لله رب العالمين ، فاضافته إلى الله ، على معنى أنه أبتدأه وأنشاه ، وإضافته إلى الواحد منا ، على معنى أنه أحدثه الآن ، وهكذا قولنا : قفانبك. من ذكرى [1] ، له هاتان الإضافتان ، فأما قوله : إن أهل العدل منعوا أن تكون هذه عبارة عن كلام الله ... فإذا عرفت الإضافتان اللتان ذكرناهما في الكلام ، سهل مدرك المسالة ، وسواء قلت : إن هذا الكلام هو عبارة ، أو حكاية ، فلا يضر هذا الإطلاق بعد فهم المقصود .

فأما قوله : إن القرآن مشتمل على القصص عن الأمم الماضية ، والقرون الخالية ، وعلى حكايات الله ... على معنى أنه فعله وأوجده ، على حسب المصالح ، وحكايات القضايا على حسب ما كانت ، من غير زيادة ولا نقصان ، لحل بالمعنى فيقول : ﴿ **قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ [2] إخباراً عن الماضي ، وقوله ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا** ﴾ [3] إخباراً [4] عن المستقبل ، وهكذا سائر القصص ، فإنها مقولة على ما هي عليه .

وإنما يقع الإشكال ، على رأى من زعم أن كلام الله ، تعالى ، قديم أزلي ، كما يحكى الأشعرية والنجارية ، فنقول : إذا كان قديمًا ، فكيف يعقل قوله [5] : قال فرعون ، وقال نوح ، إلى غير ذلك من القصص الحادثة ؟!!..

فهو إذا كان قديمًا ، لم يعقل أن يكون خطابًا في الماضي ، ولا في المستقبل ، ولهم في الكلام [6] ، كلام طويل .

وأكثر ما وجهه المعتزلة عليهم من الإلزامات غير لازم ؛ لأن إلزامات المعتزلة إنما هي

---

(١) يشير المؤلف إلى مطلع معلقة امرئ القيس الشاعر الجاهلي المعروف ، وتمامه :

قفانبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... يسقط اللوى بَيْنَ الدخول فحومل

(٢) سورة يس : آية ٤٧ وغيرها .

(٣) سورة الانعام : آية ١٤٨ ، وفي الأصل : كفروا .

(٤) في الأصل : اخبار .

(٥) في الأصل : قوله قاله .

(٦) أي في مسالة الكلام .

على أن كلام الله ، تعالى ، هو هذا المتلو فى المحاريب ، وليس هذا مذهبًا للقوم [١] ، وإنما الكلام عندهم صفة قائمة بذاته ، تعالى ، وفى الكلام أسرار دقيقة ، ومن أرادها فليطالعها فى كتابنا « النهاية » فإنه يجد فيه ما يشفى ويكفى ، والحمد لله .

* * *

المسألة السابعة

فى الملائكة ، عليهم السلام ، مم خلقوا؟ إلى آخر ما ذكره

الجواب : هذا السؤال مشتمل على مباحث ثلاثة :-

١- البحث الأول : فى كيفية خلقهم ، واعلم أن الملائكة من أعظم المخلوقات ، وقيل : إن خلقهم من الأنوار اللطيفة ، وهم مخالفون لبنى آدم والجن ، فأصل خلقة ٦٦ ظ / بنى آدم من تراب ، وخلقة الجن . من مارج من نار ، وماذاك إلا لكرامتهم عند الله وعظم المكانة ، وارتفاع المحل ، فهو [٢] أعز الخليقة ، وأعظمهم مكانة ، وأجلهم محلاً ، حملة العرش ، وهم الكروبيون ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [٣] ، والقدرة الإلهية لا تقصر عن جميع الممكنات العقلية فى حقهم ، من الكبر والعظم ، والغرض الوقوف على مسالك الشرع ، فما دل عليه ، قضينا به ، وإلا فالتجويز العقلى حاصل ، وقد قيل : إن جبريل له جناحان ، وأنه ملأ ما بينَ الخافقين المشرق والمغرب بجناحين ، حين بدأ الرسول بالوحى [٤] ، وجاءه على هذه الخلقة ، وقيل أنه حمل مدائن قوم لوط على ريشة من جناحه ، وقيل فى بعض الأخبار ، أن لله ملكًا ما بين جنبيه خفقان الطير المسرع خمسمائة عام [٥] ، وقد قيل أنه كان يأتى النبى ﷺ على صورة دحية

---

(١) ينصف المؤلف المتكلمين بعضهم من بعض حيث يلزمون خصومهم ما لايلزم على .

(٢) فى الأصل : فهو سبيل التعنت . (٣) سورة الحاقة : آية ١٧ .

(٤) انظر البخارى ٦ / ٣٦١ (كتاب بدء الخلق باب الملائكة) حديث (٣٢٣٨) ، ومسلم ٣ / ٣ / (كتاب الإيمان ، باب فى ذكر سدرة المنتهى ، حديث (٢٨٠ ، ٢٨٧) ، والترمذى ٥ / ٢٤٥ (كتاب تفسير القرآن ، باب ٦) حديث رقم (٣٠٦٨) ، وكذلك أحمد فى مسنده ١ / ٣٢٢ ، ٦ / ٢٣٦ ، ٢٤١ ، والطيالسى ح (٣٥٨ و ١٤٠٨)

(٥) ذكر ابن كثير فى تفسيره لقوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ سورة فاطر آية ١ ... أن رسول الله ﷺ رأى جبريل عليه السلام ليلة الإسراء وله ستمائة جناح بين كل جناحين كما بين المشرق والمغرق . ٣ / ٦٠٠ .

الكلبى [1] ونزل يوم بدر علي فرس معه جمع من الملائكة ويوم حنين أيضًا [2] ، وإذا صاروا على شكل خلقه الرجال ، جاز أن يكون لهم أيدى وأرجل ، فهذا لا مانع منه ، إذا دل عليه الشرع ، وأما ما ورد فى الخبر انه أتى بماء فنضح به فرجه ، فيحتمل أن يكون جبريل ، أراد نضح فرج نفسه ، لتعليم الرسول ﷺ غسل الفرج ، ويحتمل أن يكون أرادبه غسل فرج الرسول ﷺ ليريه أن الاستنجاء مستحب ، أو واجب ، فما هذا حاله لا مانع منه [3] .

* * *

٢- البحث الثانى: فى بيان تكاليفهم

وهم من أعظم الخلق تكاليف ، لما خصهم الله به من الكرامة وشرائف المنزلة عنده ، وعظم الزلفة لديه ، فقد [4] ما عظم الله من خلقهم ، أن حدهم يصغر من خيفة الله ، تعالى ، حتى يصير كالعصفور ، وترى أنهم سجود لا يركعون ، وركوع لا يسجدون ، وقيام لا يقعدون ، وقيل أن أقدامهم قد خرقت الأرض السفلى ، ومنهم صافون لأقدامهم ، ناكسوا رؤسهم ، إعظامًا لجلال الله ، تعالى ، واعترافًا بجلال كبريائه ، مشغولون بالتسبيح والتقديس والتحميد ، وقد قيل : إنه ما من موضع إهاب ، الا وعليه ملك راكع أو مساجد ، وقيل : إن صرير أقلامهم فى الكتابة ، وزجل التسبيح ، تستك منه الأسماع [5] .

* * *

---

(١) هو دحية الكلبى بن فروة بن فضالة الكنبى .

(٢) ذكر ابن كثير أن الملائكة قالت مع الصحابة والنبى ببدر ، فى تفسير للآية ١٢٤ ، وقال : « قال أبو إسحاق البيعى عن حارثه بن مضرب ، عن على بن أبى طالب ، ﷺ ، قال : كان سيما الملائكة يوم بدر الصوف الأبيض ، وكان سيماهم أيضا فى نواحى خيولهم رواه ابن أبى حاتم ، وكذا عن ابن عباس .. وقال مكحول : مسومين بالعمائم .. وقال : وكان سيما الملائكة يوم بدر عما ئم سود ، ويوم حنين عمائم حمر .. وذكر : أن الملائكة لم تضرب الا فى يوم بدر ... انظر ١ / ٤٣٢ وانظر ج ٢ / ٣٢٠ ، ٣٢١ فى تفسيره لسورة الأنفال آية ٩ وللبخارى باب سماه باب شهود الملائكة بدراً .

(٣) لم أجد فى كتب السنة أن جبريل ، عليه السلام ، علم النبى ﷺ ، الاستنجاء.

(٤) فى الأصل : فقد .

(٥) انظر تفسير ابن كثير ٣ / ١٩٤ فى تفسير آية الأنبياء .

٣- البحث الثالث : فى صفاتهم ولهم صفات شريفة .

١- الصفة الأولى العصمة [١] ، فاعلم أن الله عصمهم عن مخالفة أمره ونهيه - فلا يخطر ببال أحد منهم المعصية ، كما قال : ﴿ **لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦** ﴾ [٢] .

٢- الصفة الثانية : إرتفاع مكانهم [٣] على كافة الخلق ، وارتفاع منزلتهم عند الله ، تعالى ، حتى لا مكان لأحد عند الله ، تعالى ، مثل مكانهم ولا منزلة مثل منزلتهم : ﴿ **وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ** ﴾ [٤] .

٣- الصفة الثالثة [٥] : بيان الأفضلية [٦] ، فأما فضلهم على الأنبياء ، فلا خلاف فيه من جهة الصدر الأول ، والتابعين ، وتابعيهم ، إلى أن نبغ ابن الجوزى [٧] ، وزعم أن أمير المؤمنين أفضل من الملائكة والأنبياء ، وخلافه ساقط لمخالفة الإجماع ، وإنما الخلاف فى فضلهم على الأنبياء ، فمنهم من قال : إنهم أفضل من الأنبياء ، ومنهم من زعم أن الأنبياء أفضل منهم ، والمختار عندنا هو الأول ، ويدل عليه إن الله تعالى ما ذكر للأنبياء وصفًا ، إلا وجعل ما هو أعظم منه ، فى حق الملائكة ، وهذه المسألة ليس وارءها كثير فائدة ، فأعرضنا عن اتساع الكلام فيها [٨] .

* * *

---

(١) انظر القشيرى : اللطائف ١ / ٧٥ - ٧٨ - ٢ / ٤٩٩ .

(٢) سورة التحريم : آية ٦ .

(٣) انظر الأشعرى : رسالة أهل الثغر ، ص ٢٧٨ .

(٤) سورة الزمر : آية ٧٥ .

(٥) فى الأصل : الثانية وهو خطأ واضح لعله سهو من الناسخ .

(٦) انظر ابن حزم : الفصل فى الملل والنحل : ٤ / ٦٤ .

(٧) هو عبد الرحمن بن على بن محمد بن جعفر الجوزى ، القرشى التيمى البغدادى ، أبو الفرج ، ولد سنة ٥٠٨هـ تقريبا عالم متكلم مؤرخ فقيه ، حنبلى المذهب ، جاهد فى الله وذم البدعة والتطرف وحارب المشبهة وتوفى سنة ٥٩٧ هـ وله مصنفات عديدة فى فنون مختلفة انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء . ج ١ / ١٧٤ من الجزء ١٣ مخطوط . بدار الكتب تحت رقم ١٢١٩٥ ، والوافى بالوفيات ٦ / ١٤٣ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٤٣ .

ولا أظن أن هذا راى لابن الجوزى الذى نعرفه ، لما يتصف به من علم وتحرى ودقة تتعارض مع هذا الرأى الذى يتناسب مع متطرفى الشيعة ، وبحمد للمؤلف وهو شيعى زيدى نبذه للتطرف والغلو فى الإمام على ، كرم الله وجهه .

(٨) انظر شرح العقيدة الطحاوية ، المحققة ، ص٢٩٧ ومابعدها .

المسألـــة الثامنـــة

فى أصوات المزامير والطنابير، وهذه المعانى من المتكلم

الجواب : هذا السؤال مشتمل على مباحث ثلاثة :

١=-البـحث الأول : فى كيفية حدوث الأصوات ، وقد قررنا أن حدوثها بالتولد من جهة الاعتماد ، فإذا وضع الواضع فاه فى العود ، فإن الصوت يتولد عن الاعتماد الحاصل بالنفخ ، فى العود المجوف ، وعلى حسب العيدان ، يختلف حال الأصوات ، وهكذا الأوتار تختلف حال أصواتها ، فصوت القصب ، يخالف صوت الأبريسم ، والشعَر ، وله نغمات مخصوصة ، يختلف بحسب اختلاف التوتير والتحريك ، فى الصلابة والرخاوة واللطافة ، وكل الأصوات متولدة عن الاعتماد ، وهل يشترط الحركة فى التولد أم لا ؟ ليس من همنا البحث عنه ، وهو بحثٌ دقيق ، وفيما ذكرناه غنية وكفاية .

٢- البحث الثانى : فى أقسامه ، وله ضروب :-

- **الضرب الأول** : منها أصوات الكوبات والطبول ، وهى من أعظمها فى الجهارة ، وأشدها وقعًا .

- **الضـــرب الثـــانى** : الصنوج ، والحرابيات والبوقات ، وهى دُونها فى الجهارة وأشدها وقعًا .

- **الضـــرب الثـــالث** : الدرج والبربط والمزامير والعود الرطب ، والأوتار الموترة بالشعرِ ، والعصَب والإبريسم .

- **الضـــــرب الرابع** : الطارات والدفوف ، فهذه ضروب الأصوات التى ترتاح النفوس إليها ، وتتعلق بسماعها الأفئدة ، وتحرك الطباع إلى إدراكها ، قد حصرناها وضبطناها ، وتندرج تحتها غيرها ، مما هو لاحق بها ، وللنفوس غرام بها ، وشوق إليها .

البحث الثالث : فى حكمها فى التحريم والإباحة والكراهة والندب ، فهذه مراتب أربع :-

- **المرتبة الأولى فى التحريم** ، وهذا نحو أصوات المزامير والأوتار والنغمات الطيبة والألحان ، فإن ظواهر الشريعة قاضية بتحريمها ؛ لأنها لا تكاد تستعمل ، إلا على اللهو واللعب ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾ (١) .

وفى الحديث : « الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الشجر » (٢) وفى حديث آخر : « لستُ من الدد ولا الدَّدُ منى » (٣) .

- **المرتبة الثانية ما يقتضى الكراهة** ، وهذا نحو ضرب الطبول التى للحرب عند اللهو للحرب ، فإذا استعملت فيما ذكرناه ، كانت مكروهة .

- **المرتبة الثالثة ما يقتضى ما يكون مستحبًا** ، وهذا نحو ضرب الدفوف عند العرسات ، لقوله : ﷺ « **اعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف** » (٤) . وفى حديث آخر (أنه) جاءت أمرأة فقالت : يا رسول الله إنى نذرت أن أضرب على رأسك بالدُف - (بضم الدال وفتحها لغتان) - فقال لها : « فى بنذرك » (٥) .

(فهذا هو حكم الأصوات) .

* * *

---

(١) سورة لقمان آية ٦ .

(٢) الحديث عن أنس بن مالك ، أخرجه الديلمى فى فردوس الأخبار ٤ / ١٤١ حديث رقم (٤٢٠٤) ، وابن أبى الدنيا ، والبيهقى فى الدر المنثور ٥ / ١٥٩ ، وقال السخاوى .. لا يصح .. وكذا العجلونى فى كشف الخفاء ٢ / ١٠٣ .

(٣) هذا الحديث أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » ٧٨٥ ، والبزار (جـ٣ / رقم ٢٤٠٢) ، والطبرانى فى الأوسط (جـ١ / رقم ٤١٥) ، والعقيلى (٤ / ٤٢٧) وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٦٩٨) ، والدولابى فى « الكنى » (١ / ١٧٩) ، والبيهقى (١٠ / ٢١٧) وهو من مفردات يحيى بن محمد بن قيس عن عمر بن أبى عمرو عن أنس ، وفيه مقال عند أهل العلم الجرح والتعديل ، وهذا الحديث من منكراته ، انظر ما نقله ابن حجر الهيثمى عن الذهبى فى « المجمع » ٨ / ٢٦٦ .

(٤) هذا الحديث له طرق ، وهو ضعيف أخرجه الترمذى ٣ / ٣٩٨ (١٠٨٩) ، والبيهقى ٧ / ٢٩٠ ، ومع أن الترمذى حسنه ، إلا أن البيهقى ضعفه لأن فيه عيسى بن ميمون وهو منكر عند أهل الجرح والتعديل وكذلك طريق خالد بن إلياس ، ضعيف ، وإن صح صدره من حديث عبد الزبير ، انظر ابن ماجة ١ / ٦١١ حديث رقم (١٨٩٥) والحلية ٣ / ٢٦٥ .

(٥) فى سنن أبى داود أن النبى ﷺ دخل على عائشة وعندها جويريات يضربن بدف ويغنين فلم ينكر عليهن ٤ / ٢٨٢ حديث رقم (٤٩٢٢) ، والحديث الذى ذكره المؤلف فى صحيح الجامع للترمذى جـ٥ / ٥٨٠ (كتاب المناقب ، باب ١٨) ح (٣٦٩٠) .

فى المقتـول ، ومـن اكلتـه السبـاع ، واختـطفتـه الطيـور ، هل يكون ذلك اختـرامًا لأجله أم لا ؟

واعلم أن للعلماء فيه مذاهب ثلاثة :-

أولهـــا : إنه لو لـم يقتل ، لمات قطعًا ، وإلا كان قاطعًا لأجله ، وهو محال .

وثانيها : إنه كان يعيش قطعا ، وإلا لم يكـن القاتل ظالمًا .

وثالثـها : تجويز الأمرين جميعًا ، والحجة على ذلك ، هو أن من قطع بكونه يموت قطعًا وبكونـه يحيى قطعًا ، فحكـم لا دليل عليه ، قوله : إن كـان يعـيش قـطعًا ، قلنا هذا فـاسد لا دليل عليـه ، فإذا بطل المذهبان لـم يبق إلا التوقف على تجويز الأمرين من غير قطع على أحدهما ، وعلينا فى إيراد المذهبين ، إيراد الشك والاحتمال ،فإذا أوردنا الشكوك عليـهما ، ثبت ماقلناه ، من التجويز ، وهو المطلوب .

* * *

المسألـــــة العاشـــرة

ماحكم من خلط عملاً صالحًا وآخـر سيئًا ؟

واعلم أن بذلك يكون على أوجه ثلاثة :

أولهـــا : من ارتكـب الكبـائر الكفرية ، فـهو كـافر ، كـالردة وعبـاده غيـر الله ، وغيـر ذلك من الكفريات الصريحة .

وثانيـها : حال من ارتكـب الكبـائر الفـسقية ، فهو فـاسق أيضًا ، وهـذا نحـو : شرب المسكـر والقذف والسرقة .

وثالثـها : من خلط طاعات ومعاص ، لا يعلـم حالها ، من كـفر أو فسق ، فـهى غير ضـارة بـالطاعـات ، بل تـكون الطاعـات مكـفرة لما يلحق بها من العـقاب ، وإن كـانت كـبـائر فـهى محـبطة لثواب الطاعـات ، فـإن كـان العـمل السئ فـسقًا أو كـفرًا ، أحـبط

ثواب الطاعات ، وكان هالكًا ، وإن كان غير كفر ولا فسق ، لم يكن محبطًا للطاعات ، بل تكون الطاعات مكفرة له ، ويكون ناجيًا لامحالة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ [1] فقد نزلت فى أبى لبابة [2] ، وكان قد سدد على حرب الرسول ، فهو ردة ، لا محالة ، لكنه تابَ فتاب الله عليه ، بقوله :﴿ عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوب ﴾ [3] .

الحكم الثالث قوله : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [4] واعلم أن هذه إشارة إلى الإحباط والتكفير ، ويعنى أن كل من عمل طاعة ، ثم عقبها بمعصية كفرية أو فسقية ، فإنها تحبط ذلك الثواب المستحق على تلك الطاعة ، ومن عمل معصية ثم عقبها بالتوبة ، فإنها تكفر تلك العقوبات المستحقة على تلك المعصية .

فأما الموازنة فبين المتكلمين خلاف ، فالمحكى عن الشيخ أبى على ، إن الأقل يسقط فى جنب الأكثر ، ولا يكون للأقل حكم بحال ، والمحكى عن الشيخ أبى هاشم أن الأقل يسقط بمقداره من الأكثر ، من ثواب أو عقاب ، ويستحق الباقى . وفيه بحث دقيق ، يليق استقصاؤهُ بالكتب الكلامية ، وقد ذكرناه فى كتبنا العقلية .

* * *

---

(١) سورة التوبة : آية ١٠٢ .

(٢) هو أبو لبابة بن عبد المنذر ، صحابى جليل ، شهد الشاهد مع رسول الله وعرف عنه الشجاعة والوفاء ، انظر إسلامه فى سيرة ابن هشام ، ص ٦٨٦ ، وكذا قصة انخلاعه من ثلث ماله صدقة ، موطأ مالك ، ص ٢٩٧ (كتاب النذور والإيمان ، باب جامع الأيمان) حديث رقم (١٦) .

(٣) سورة التوبة : آية ١٠٢ ، وانظر تفسير الآية فى ابن كثير ٢ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ وفيها قصة توبته كما يذكرها البخارى .

(٤) سورة هود آية ١١٤ .

نص رسالة
الجواب القاطع للتمويه عما
يرد على الحكمة والتنزيه

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣٧ و / صلى الله على سيدنا محمد ، وأله وصحبه وسلم

الحمد لله الحكيم ، الذى أطلعنا على معرفة أسرار تنزيله ، ووفقنا لما ألهمنا من تحقيق معانيه اللطيفة ، وأحكام تأويله ، إرغامًا لأنوف المجبرة ، وإتعاسًا لجدودهم ، حيث راموا بزعمهم ، الطعن على الحكمة ، للتمويه [١] وألوا عن أنفسهم العلم بما يليق لذات الألهية [٢] من التنزيه حتى لا مطمع لهم ، لفرط جهلهم بأنبلها ، ولا مستروح لهم ، لإغراقهم فى الزيغ عن إحراز خصالها [٣] . بيد أن براهينها واضحة ، وأعلامها لمن وفق لها لائحة .

والصلاة على الموضح لأعلام الهدى ، بعد التباسها والمجلى أنوارها [٤] بين البدعة وظلمها بعد انكشافها [٤] وعلى آله الطيبين الملحين لشبه الضلال ، والمعروفين لأحزاب الزيغ ، عن يمين وشمال .

١٣٧ ظ / وبعد فحق على من تسربل برد النظار ، / وجرى فى حلبات التحقيق ، وكان خليقًا لمزيد الاستبصار أن يكون همته الذب عما يرد على الدين ، من شبه أهل الزيغ بعلمه ولسانه ، وقوىٍّ حججه ، وواضح برهانه ، وبعد كمال الحجة ، يكون دفاعه بسيفه وسنانه ، حتى ينجلى الحق كدم الليس ، وبصحة المطلوب أوضح من نور الشمس ، خاصة فيما يتعلق بأمور الديانة ، من المسائل الإلهية ، والأسرار الحكمية ، فإنها أحق بمزيد الاعتناء ، وقد لا يختص بنيل تلك الأسرار وإحراز درر مغصَّات البحار ، إلا وحد بعد واحد ، وربما قيل : «**مهما عظم المطلوب قل المساعد**» [٥] .

نعم ، وردتْ علينا آية من كتاب الله ، تعالى ، ممن ينتحل الجبر ويعتزل إليه ، يشير ظاهرها إلى الطعن فى الحكم الإلهية ، ويرمز موردها إلى القدح فى الأفعال الربانية ، بلا جرم حركت علينا هذه الآية قطبًا من أسرار الآيات القرآنية ، وهزت الأعطاف ، وهيجت النشاط ، إلى إيضاح الأسرار الخطابية ، فلم نتمالك فى الإسراع

---

(١) فى الأصل : لتمويه .
(٢) فى الأصل : الالاهية .
(٣) فى الأصل : خصلها .
(٤) غير مقروءة فى الأصل .
(٥) مثل سائر .

إلى حل مشكلها ، وفتح ماستغلق من مقفلها ، علماً بما يحصَّلُ فى ذلك من الإطلاع على أسرار كتاب الله ، تعالى ، من اللطائف القريبة ، والمعانى العجيبة ، بالبحث عن غوامضه ، والتنبيه على مزالقة ومداحضة ، التى وقع فيها طوائف ، وضل بسببها فرق ، وما ذاك إلا من أجل الجهل بحسن التأويل ، والبعد عن الإحاطة ، بحقائق التنزيل ، ولله درُّ القرآن ، فما أكثر غرائبه ، وأحسن عجائبه : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [١] ، ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [٢] . ونحن الآن نورد الآية ، ونوضح الجواب عنها ، بمعونة الله ، تعالى .

قلتَ ؛ أيها السائل المسترشد : قال تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [٣] فظاهر الآية دال على أن الله ، تعالى ، هو المتولى للإغفال ، إغفال قلوب الكفار ، ١٣٨ و/ والصارف ، لها عن الإيمان ، فكيف يحسن تعذيبهم على الكفر ، وقد صدهم عن الإيمان وصرفهم عنه ؟!!..

وفى ذلك دلالة على أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، هذه الظالمة بعينها ؟!!..

والجـــواب ، أما قبل الخوض فيما نريده من ذلك ، نورد الآى التى يتعلق بها الجبرية ، فى المطاعن فى الحكمة ، وجملتها أنواع ستة :

* مطاعن المجبرة على الحكمة :

النوع الأول

ما يدل على الطبع والختم والغشاوة

وهذا لقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ﴾ [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ [٧] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴿٢٣﴾ ﴾ [٨] .

---

(١) إشارة إلي قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ ﴾ سورة البروج آية ٢ .
(٢) سورة : فصلت آية ٤٢ .
(٣) سورة : الكهف آية ٢٨ .
(٤) فى الأصل : الظالة .
(٥) سورة : البقرة اية ٧ .
(٦) سورة : الجاثية آية ٢٣ .
(٧) سورة : الشورى آية ٢٤ .
(٨) سورة : محمد آية ٢٣ .

النوع الثانى

ما يكون من جهة الضلال

كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (٥) .

النوع الثالث

ما يكون من جهة السد

كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ (٨) .

النوع الرابع

ما يكون من جهة التزيين

كقوله تعالى : ﴿ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (٩) ، وقوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ﴾ (١٠) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ (١١) .

---

(١) سورة : إبراهيم آية ٢٧ .
(٢) سورة : النحل آية ٩٣ .
(٣) سورة : الجاثية آية ٢٣ .
(٤) سورة : الرعد آية ٣٣ .
(٥) سورة : الشورى : آية ٤٤ .
(٦) سورة : يس آية ٩ .
(٧) سورة : الأنعام آية ٤٤ .
(٨) سورة : فصلت آية ٥ .
(٩) سورة : النمل آية ٤ .
(١٠) سورة : التوبة آية ٣٧ .
(١١) سورة فاطر : آية ٨ .

النوع الخامس

ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء

لقوله تعالى ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ (٤٤) ﴾ [١] ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ (٤٥) ﴾ [٢] ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ (٤٨) ﴾ [٣] .

النوع السادس

ما يكون من جهة الإغفال ؛

وهى الآية التى أوردها (تعالى) : ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [٤] .. إلى غير ذلك من الآيات ، التي يشعر ظاهرها بأن الكفار ، وكل من خالف الرسول ، معذورون ؛ لأجل ما حصل عليهم من الله ، تعالى ، من هذه الموانع التى يتعذر معها التكليف ، ويستحيل معها حصول الإيمان ، وفى هذا دلالة على أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ؛ لأن حاصل الأمر ، أن الله ، تعالى ، طلب منهم ، ومنعهم من تحصيله ..! ، وفى هذا تكليف ما لايطاق .

فإذا تقررت هذه القاعدة فنقول :

زعمت طبقات الجبرية عن أخرهم [٥] ، من الأشعرية والكلابية والنجارية ، أنَّ هذه الآى – المشتملة على هذه الأنواع الستة – من الطبع والختم ، والتزيين والاستدراج ، والإملاء والإغفال ، متفقةُ الدلالة على أن الله ، تعالى ، هو المتولى لهذه الأمور (بقدرته) [٦] ، وأن جميع ماحصل منهم من المذاهب الكفرية ، والأفعال المنكرة ، والأقاويل المزورة ، فإنها حاصلة بقدرة الله وإرادته ، وأنه ، تعالى ، حال بينه [٧] وبين الإيمان ، بما ذكرنا من هذه الأمور ، التى هى مانعة من الإيمان ، بكل حال ، وعن هذا قالوا : إن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، بل له أن يفعل ما شاء ، ويحكم ما يريد ! .

---

(١) سورة الأعراف : آية ١٨٢ ، والقلم : آية ٤٤ .
(٢) سورة الأعراف : آية ١٨٣ ، والقلم : آية ٤٥ .
(٣) سورة الحج : آية ٤٨ .
(٤) سورة : الكهف آية ٢٨ .
(٥) فى الأصل : زعمت الطبقات أن الجبرية .
(٦) غير واضحة فى الأصل .
(٧) أي الكافر .

وإذا أدرنا [1] الكلام عليهم ،فيما أوردوه من هذه الآى ، فَرضْنا فى الآية ، التي عَيَّنها ؛ وهى الإغفال ؛ يكون معتمداً لنا ، وماجرى فيها من الأجوبه ، فهو بعينه جارٍ فى الأنواع الستة ، من غير تفرقة ؛ لاستوائها كلِها فى انقداح الشبهة ، فيما ذكروه ، ولنا معهم مقامات خمسة :-

الرد ، والمطالبة ، والتأويل ، والمعارضة ، والإلزام .

المقام الأول: فى الرد

المنهج الأول: من جهة الإجمال

وحاصله أن الحكمة لها إصلان :

١- الأصل الأول : أنه ، تعالى ، عالم كل المعلومات ، كلياتها وجزئياتها ؛ بحيث لا يغيب عن ذاته شئ منها ؛ لأن [2] نسبة ذاته إليها على سواء ، فيجب الإحاطة بها .

١٣٩ و / ٢- **والأصل الثانى** : أنه تعالى غنى فى ذاته وفى صفاته ، وغنى عن سائر المنافع ؛ لأنها تستحيل على ذاته ، فلا يجوز عليه الحاجة فى حال .

فإذا قام البرهان العقلى ، على صحة هذين الأصلين ، تقررت قواعد الحكمة ؛ لأنا لا نعنى بالحكمة ، إلا أن الله ، تعالى ، لا يفعل شيئًا من القبائح ؛ لتعذر الداعى إليها ، وهى الحاجة ، وخلوص الصارف عنها ، وهى العلم بقبحها [3] ، والعلم الضرورى حاصل [4] ؛ لأن كل ما فعل داعيه ، وخلص صارفة ، بأن يستحيل منه الفعل ، لا محالة .

فقد حصل ، من مجموع ما ذكرناه ، تقرير قاعدة الحكمة ، ككل ، (و) [5] ما اعتاص [6] علينا معرفة حسنه من أفعاله ، تعالى ، وكانت العقول قاصرة عن إدراك حسنه ، رددناه إلى هذه القاعدة ، وهى كافية فى العلم بحسنه ، وهذا

---

(١) فى الأصل : أردنا .
(٢) فى الأصل : لئن .
(٣) فى الأصل : لقبح .
(٤) اى بذلك .
(٥) زيادة ليست فى الأصل .
(٦) صعب ، واعيانا ، وغلب علينا جهله .

مسلك حسن لا غبار [1] عليه ، يرويه أهل الفطانة [2] ، ويتقاعد عن فهمه ، أصحاب البلادة .

وقد رام [3] **ابن الخطيب الرازى** [4] إبطال هذه القاعدة ، وزعم أن قاعدة الحكمة لا يمكن ثبوتها ، ولا تقريرها إلا بعد الجواب عن هذه الآى ، وبيان وجه الحسن فيها . . !

فإذا كان لا يمكن الجواب عنها ، إلا بالرد إلى الحكمة ، والحكمة لا يتقرر أصلها ، إلا بعد الجواب عن هذه الآى ، أفضى ذلك إلى الدور ، ووقوف أحد الأمرين على الآخر ! . .

وعند هذا أظهر التبجح من نفسه ، فظن أنه قد أتى باليد البيضاء ، **وقال : إذا أرعد المعتز لي وأبرق** [5] ، فأورد عليه هذا السؤال ، فإنه عن قريب منقطعٌ ما فى يده ، ولايأتى [6] بمقنع .

والجواب عما أورده : إنا لا نسلم إفضاؤه إلى الدور ، ولا وقف أحد الأمر على الآخر بما وبيانه :-

إن هذه الآى ، لما اعتاص علينا حملها على ظاهرها ؛ فلا جرم رددناها إلي الحكمة ، والحكمة لا تتوقف على هذه الآى ، ولا على الجواب عنها ، وإنما يتوقف على الأصلين اللذين ذكرناهما ، وابن أحدهما عن الآخر ، وفى هذا بطلان ما زعمه **الرازى** ، فى دعوى وقف أحدهما على الآخر .

فإذنْ لا وقع لكلامه ، وما حمله على ذلك إلا ولوعه بالجبر ، وشدة وشعفه به ، وفى هذا كفاية فى الرد على جهة الإجمال .

---

(١) عيب ، شبهة ، نقص .

(٢) الذكاء ، الفهم لدقائق الأمور .

(٣) قصد .

(٤) الفخر الرازى (٥٤٤هـ = ١١٥٠م) محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيمى البكرى ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازى : الإمام المفسر ، أوحد زمانه فى المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشى النسب ، أصله من طبرستان ، ويقال له : ابن خطيب الرى ، توفى فى هراة (٦٠٦هـ / ١٢١٠م) ومن تصانيفه « مفاتح الغيب » ، و« معالم أصول الدين » و « الأربعين » وغيرها ، انظر الزركلى : الأعلام ٦ / ٣١٣ .

(٥) مثل سائر .

(٦) فى الأصل : يات .

أنانقول: إن تقدير مقالتكم فى أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، مبنى على بطلان الأحكام العقلية ؛ ولا يضاف إلى العقل حكم أصلاً ، وأنه لا يقضى بحسن ولا قبح ؛ وهذه المقالة فاسدة وباطلة ؛ والمعتمد فى بطلانها مسالك ثلاثة :-

١- **المسلك الأول** : أن القضايا العقلية ، قاضية بحسن الإنصاف والإحسان ، وقبح الإساءة ؛ ونجد تفرقة ضرورية بين المحسنِ والمسئ ، ونعلم ذلك من حال العقلاء ، بحيث لا يحتاج فى ذلك إلى ضرب مثال ، ولا ورود شرع .

ونعلم ذلك من حال الأطفال ، الذين لم يبلغوا حقائق العلم ؛ لأنه يفصل بين أن تعطيه ثمرة ، وبين أن ترميه بحجرٍ ، فيستحسن أحدهما ، ويستقبح الآخر ، وما ذاك إلا لأن الفطر العقلية ماضية بحصول التفرقة بينهما .

وعلى الجملة ، إن العلم يقبح القبائح من الظلم والكذب ، وتكليف ما لا يعلم ولا يطاق ، والعلم بحسن المحسنات ، من العدل والإنصاف ، واصطناع المعروف والإحسان ، ضرورى لا ينكره إلا مكابر ، ولا يجحده إلا معاند .

لايقال : كيف يَدَّعونَ العلمَ الضرورى ، بقبح المقبحات ، وحسن المحسنات ، ومن حق الضرورى أن يشترك فيه العقلاء ؟!.. والمجبرة على طبقاتهم ينكرون ذلك ، ولا يعترفون به ، وفى ذلك دلالة على أنه غير ضرورى .

لا ؛ نقول هذا فاسد ؛ لأنهم لم ينكروا العلم أصلاً ، وإنما وقع اللبس [١] عليهم من جهة طريقه ؛ حيث قالوا بأن مستنده العلم والشرع ، ونحن نقول مستنده الشرع والعقل جميعًا ، وهذا لا يبعدُ وقوع اللبس فيه ؛ لأن الاختلاف فى طريقه لا يكون اختلافًا فيه نفسه ، ولهذا فإن الأخبار المتواترة ، العلم بها ضرورى ، ولا يقدح فيها ، خلاف **الكعبى** [٢] ، حيث قال : بأنها نظرية .

---

(١) أي الخلط ، والخطأ .

(٢) هو أبو القاسم : عبدالله أحمد بن محمود الكعبى من بنى كعب ، البلخى الخراسانى ، أحد أئمة المعتزلة ، وكان رأس طائفة منهم تسمى « الكعبية » وله آراء ومقالات فى الكلام انفرد بها . ولد سنة ٢٧٣ وتوفى سنة ٣١٩هـ ببلخ ، له كتب، منها « التفسير » و « تأييد مقالة ابى الهزيل » و « قبول الأخبار ومعرفة الرجال – فى » اثنى عليه التوحيدى ، . انظر ترجمته فى الزركلى : الاعلام ٤ / ٦٥ ، ٦٦ ، والمقريزى ٢ / ٣٤٨ ، ولسان الميزان ٣ / ٢٥٥ .

٢- المسلك الثانى : الدوران العقلى ؛ فإنا نعلم عقلا ، أن كل ضرر خلا عن جلب منفعة ، أو دفع مضرة أو استحقاق ، أن يكون ظلمًا قبيحًا ؛ ومتى حصل فيه أحد هذه الوجوه الثلاثة ، فإنه لا يكون قبيحًا .

١٤٠ و / فلما دار القبح على هذه الأوصاف الثلاثة وجودًا وعدمًا ، دل على أنها هى العلة فيه ، والدوران العقلى ، يقتضى حصول العلة لا محالة .

٣- المسلك الثالث : الدوران الوجودى ؛ **فإنا نقول** : إن الضرر الموجود ، إذا كان موصوفًا بهذه الصفات الثلاثة ؛ أعنى خُلّوه عن النفع ، ودفع الضرر والاستحقاق ؛ أن يكون ظلما قبيحًا لا محالة ، ومتى عدم واحد من هذه الأوصاف ، فإنه لا يكون قبيحًا ، فقد أشعر الدوران الوجودى ، بكونه علة ؛ كما يشعر الدوران العقلى ، بالعلة أيضًا ، فقد استوى فى إفادة التعليل ، كما أشرنا إيه .

وهذان المسلكان ؛ أعنى الثانى والثالث ، هما اللذان يعتمدهما المتكلمون من أصحاب الشيخ **أبى هاشم** [1] فى تقرير الأحكام العقلية بالنظر والاستدلال .

والمختار عندنا ، هو التعويل على المسلك الأول ، من كونه ضرورى ، والدافع له معاند جاحد ، والمنكر له كاذب على نفسه لا محالة .

هذا ما أردنا ذكره فى مقام الرد عليهم

* * *

(١) أبو هاشم المعتزلى ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، من أبناء أبان مولى عثمان بن عفان ، ولد سنة (٢٤٧هـ / ٨٦١م) ؛ عالم بالكلام ، من كبار المعتزلة ولهُ فرقة تسمت بالبهشمية ، جعله ابن المرتضى فى صدر الطبقة التاسعة لعلمه ، وله مصنفات مثل : «الشامل» ، «وتذكرة العالم ، و «العدة» انظر الزركلى : الأعلام ٤ / ٧ ، وكذلك ابن المرتضى : طبقات المعتزلة ، ص ٩٤ .

وحاصلها أنا نقول لهم : إن مستند هذه الأحكام ؛ أعنى القبح والحسن ، والوجوب بالعقل ؛ (التى) [1] أحلتم [2] أن يكون العقل موجبًا لها ، فأخبرونا عن مستندها عندكم ؟!

فإن قالوا : إن مستندها الشرع وخطابه ، فالقبيح هو **قول الشارع** : لا تفعلوه ، والواجب هو **قوله** : افعلوه ولا تتركوه ، والمندوب **هوقوله** : إفعلوه ولا حرج عليكم فى تركه ؛ والمباح **هوقوله** : إن شئتم فافعلوه ، وإن شئتم فاتركوه ، والمكروه **هو قوله** : اتركهوه ولا حرج عليكم فى فعله .

فحاصل خلافهم ، أن هذه الأحكام المرجع فيه إلى مجرد الخطاب . لاغير ، كما فصلناه .

* **قلنا لهم** : **هذا فاسد لأمرين** :

(١) **أما أولاً** : فكان يلزم فيمن لا يعرف الشرع ، ألا يعرف هذه الأحكام كالمنكرين للنبوة ، والمعلوم من حالهم أنهم يعلمونها ، كما يعلمها سائر العقلاء .

(٢) **وأما ثانيًا** : فكان يلزم أن هذه الخطابات ، إذا حصلت من جهة الواحد منا ، أن تكون مؤثرة فى هذه الأحكام ؛ والمعلوم خلافه .

- **فإن قالوا** : النهى إنما يؤثرُ فى القبح ، إذا كان الناهى قديمًا ، والواحد منا محدث ؛ فلهذا لم يكن نهيه مؤثرًا فى القبح .

* **قلنا هذا فاسد لأمرين** :

١- **أما أولاً** : فلان النهى إذا كان مقتضيًا للقبح ، فإنما يقتضيه لما يرجع إليه من غير حاجة إلى اعتبار صفات الناهى ، التى لا تؤثر فى القبح .

٢- **وأما ثانيًا** : فكان يلزم إذا نهى الواحد منا غلامه ، وفعل الغلام ما نهى عنه ، ألا يكون قبيحًا ؛ والمعلوم خلافه ؛ لأن الناهى ليس قديمًا .

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : اوحلتم .

- **فإن قالوا** : إنما أثَّر النهى فى القبح ؛ لأن النهى فى نفسه قديم .

* **قلنا : هذا فاسد لأمرين :**

١- أمـــا أولاً : فإمـا أن تعنوا بالقـديم من النهى ، الكلام النفسى ، أو الكلام اللسانى .

أ – فإن أردتم الكلام النفسى ، فما أدركنا حقيقته من جهتكم ، ولاأنتم قادرون على تحصيله ، وكفى بالمذهب تهافتًا وفسادًا ، أنه لا يطلع على غوره وحقيقته .

وقد أوردنا هذه المسألة ، فى كتبنا الكلامية ، وأنهينا الكلام عليهم فيها نهايته ، ولم نغادر مضطربًا معنويًا ، إلا ذكرنا .

وأيضًا فإن الكلام النفسى ليس خطابًا ، وإنما هو مختص بالذات ، كسائر الأوصاف الذاتية ، فكيف يكون خطابًا للمكلفين ؟!

ب – وإن أردتم الكلام اللسانى ، فهو مؤلف من هذه الأحرف ، والتأليف ينافى القدم .

٢- وأما ثانيًا : فلأن النهى من قبيل الأصوات والأحرف المقطعة ، وما هذا حاله فلا يوصف بالقدم .

* وأيضًا فإن حقيقة القديم ، لا تختص بوقت دون وقت ، فيجب استمرارها فى جميع الأوقات ؛ إذ لا وقت أولى من وقت ؛ والصوت ينتهى فى الوقت الثانى ، وما هذا حاله لا يكون قديمًا .

فينحل من مجموع ما ذكرنا :

* **أن النهى لايكون مستنداً للقبح .**

* **وأن الخطابَ لايكون مستنداً للأحكام العقلية .**

فهذا ما أردنا ذكره ، من المطالبة لهم ، فى صحة ما زعموا ، وقد ظهر عجزهم عن ذلك .

* * *

المقام الثالث: فى التأويل

وللعلماء فى تأويل هذه الآية ، وغيرها من سائر الآى ، التى بلوناها طريقتان :-

(الطريقة الأولى طريقة المتكلمين) [١]

الطريقة الأولى يسلكها المتكلمون ، وحاصل ما قالوه تأويلات ثلاثة :-

(١) **التأويل الأول** : هو أن الإغفال [٢] فى اللغة ، هو ترك الشئ وإهماله ، ومنه قولهم : « خطٌ غفلٌ » ، إذا كان لا نقط فيه ، ومنه الغفلة التى (هى) [٣] ترك التحفظ عن الشئ ، فعلى هذا يكون معنى الآية : ﴿**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا**﴾ [٤] ؛ أى : لا تطع من تركنا قلبه خاليًا عن ذكرنا ؛ لإعراضه وجحوده واستكابره عن قبول الحق ، ونكوصه عن تصديق الرسول ؛ فلأجل إعراضه وجحده ، وإصراره على باطله ، تَركَ ذكرنا عن قلبه ، وكان سببًا فى خلوِّ قلبه وفراغه .

(٢) **التأويل الثانى** : أن يكون المراد بقوله أغفلنا : أى لا تطع من صار ذا غفلة عن ذكرنا ، أخذًا من قولهم : « أغذَّ البعير » إذا صار ذا غذَّةٍ ، و « وأجدَبَ الرجلُ » إذا صار ذا جدْبٍ فى مالِه ، **ومنه قوله** : الأمَ ، وأرأب ، إذا صارذا لؤم وريبة فى لغةٍ .

(٣) **التأويل الثالث** : أن يكون المراد : أغفلنا ذكره ، أى وجدناه غافلاً ، أخذًا من قولهم : أجدتُ الرجل ؛ إذا وجدته محمودًا ، ومنه قول هجرس بن كليب [٥] يخاطب بنى سليم [٦] .

لله دركم يابنى سليم ... قاتلناكم فما أجبناكم
وسألناكم فما أعلناكم ... وها جيناكم فما أفحمنا كم [٧]

---

(١) هذا العنوان ليس فى الاصل .

(٢) انظر المعجم الوسيط جـ٢ / ٦٦٣ ، مادة : « غَفَلَ » .

(٣) ليست فى الاصل .

(٤) سورة : الكهف : آية ٢٨ .

(٥) هجرس بن كليب بن ربيعة التغلبى الوائلى : فارس جاهلى يروى له شعر ، ولد بعد مقتل ابيه : « كليب » الذى كانت بسببه حرب « البسوس » بين بكر وتغلب ، وظل يطلب بالثار وقيل قتل جساسًا .
انظر ترجمته الزركلى : الاعلام ٨ / ٧٧ ، وكذا الكامل لابن الاثير ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٦) على الهامس : (قد روى هذا القول لعمرو بن معدى كرب الزبيدى ، لبنى سليم ؛ والله اعلم) .

(٧) البيتان :

أى ما وجدناكم على هذه الصفات

وهذه الوجوه الثلاثة عليها التأويل فى هذه الآية [١] .

* فأما ما يحكى عن بعض المتكلمين ، فى تأويل الآية أن المراد بقوله : ﴿ **أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا** .. ﴾ [٢] ؛ أى حكمنا عليه بالغفلة لَمَّا غفل ، فهو بعيدٌ لا يعول عليه فى معانى أفعل ؛ ولا يوجد فى اللغة ؛ وقد حصرها سيبويه [٣] فى كتابه ، **والزمخشرى** [٤] فى مفصله ، فلم يذكر هذا المعنى فى جملة معانى أفعل ، وهما الأميران فى هذه الصناعة ، والمحرران لقصب السبق منها .

فهذه طريقة المتكلمين فى هذه الآية .

(الطريقة الثانية لعلماء البيان) [٥]

الطريقة الثانية سلكها علماء البيان ، وحاصل ما قالوه هوأن سياق الآية ، يقتضى أن **يقال** : ولا تطع من كان غافلاً عن ذكرنا . فيكون الإغفال مستنداً إلى العبد ، دون الله ، تعالى .

فنقول : لأى وجه عَدَل [٦] عن هذا السياق ، حتى أضاف [٧] الإغفال إلى الله ، تعالى ، وهو غير مستند إليه فى الحقيقة ؟!... وفيه أجوبة ثلاثة :

(١) **الجواب الأول** : أن يكون هذا من باب المجاز المركب ؛ وتقديره أن يكون الفعل مستنداً إلى من لا يصلح إسناده إليه ، وهذا كقوله تعالى :﴿ **وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا** ۝٢ ﴾ [٨] ؛ وليست هى المخرجة ؛ وإنما المخرج هو الله تعالى ؛ (وكقوله

---

(١) الهادى إلى الحق :كتاب الرد والاحتجاج على الحسن بن محمد بن الحنفية ؛ ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .
فى المسألة الثانية والثلاثين ، تحقيق د/ محمد عمارة .

(٢) سورة الكهف : آية ٢٨ .

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى ، أبو بشر ، الملقب سيبويه ، إمام النحاة ، وأول من بسط علم النحو ، ولد فى إحدى قرى شيراز ١٤٨ هـ ، وقدم البصرة ولزم الخليل بن أحمد ففاقه ، وصنف كتابه المسمى « كتاب سيبويه » لم يصنع قبله ولا بعده مثله توفى سنة ١٨٠هـ . أنظر ترجمته الزركلى : الأعلام ٥ / ٨١ وكذلك وفيات الأعيان ١ / ٣٨٤ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٢٩٤ .

(٤) سبق الترجمة له .

(٥) غير موجود فى الأصل .

(٦) أى رغب عن ، زهد فى .

(٧) يقصد الرازى الأشعرى .

(٨) سورة : الزلزلة آية ٢ .

تعالى)[1] : ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[2] فاسند الإرادة والانقضاض إليه ، وهما غير مستندين إليه عقلاً ولا شرعًا !..

وهذا باب واسعٌ من علم البيان ، أعنى المجاز المركب ؛ وهو من لطائف علم المعانى وخلاصة أسراره ، وعقيان ذهبه ، وأول من فتح أزهاره بفنون الغرائب ، وفتق أسراره بأسرار العجائب الشيخ العالم النحرير **عبد القاهر الجرجانى**[3] فإنه السابق إلى إظهار معاينه ، والمستخرج لقواعده ومبانيه .

فلما كان الإغفال مستنداً إلى الله فى ظاهر الآية ، وهوالحقيقة مستنداً إلى العبد ؛ لأجل التجويز بالمجاز المركب .

ومن المجاز المركب قولهم : أحبائى اكتمالى بطلعتك :.

وقولهم : أشاب الصغير وأفنى الكبير كرُّ الغداة ، ومرُّ العشىّ.

وهوكبير الدور عظيم الاستعمال ، فهذا هو الوجه ، فى إضافة الإغفال إلى الله ، تعالى.

(٢) الجواب الثانى : أن يكون من باب الاستعارة ؛ وهو أن الغافل هو العبد ؛ لكن الله ، تعالى أضاف الغفلة إليه ؛ لأنه ، تعالى لما أنعم عليه بضروب من النعمة ، وأرخى عليه سربال المنة ، فلا جرم كان ذلك سببًا للغفلة ، فأضيف إلى الله ، تعالى ، لما كان فاعلا لسببها ؛ كما قال تعالى : ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ﴾[5] .

كما قيل لمن غرق فى السباحة : يداكَ أوكفا ، وفوك نفخ .

(٣) الجواب الثالث : أن يكون إضافة الغفلة من جهة التمثيل ، وتقديره هو أن الله ، تعالى ، لما علم من حالهِ الكفر والإعراض عن قبول الحق ، والجحدان لماجاء به الرسول ﷺ ، وأنه غير مرجو، فلاجه لعظم الإصرار ، شُبِّهَ بحال من خُلق فيه الغفلة ، حتى كان الله ، تعالى ، هو الخالق لها والمتولى لفعلها .

---

(١) غير موجودة فى الأصل .

(٢) سورة : الكهف آية ٧٧ .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) سورة : إبراهيم آية ٣٦ .

(٥) سورة الأنعام ، والقلم : الآية ١٨٢ ، ٤٤ على التوالى .

(٤) **الجواب الرابع** : إن الله ، تعالى ، لما خذل ، من هذه حاله ، بترك الألطاف ؛ ١٤٢ و / إما لأنّ ؛ (اللطف ، غير واجب على مانختاره ؛ وإما لأنه واجب ، كما هورأى أئمة الزيدية ، وأكثر المعتزلة ؛ لكن لا لطف له فى المعلوم ، أو كان له فى المعلوم ، لكنه لا ينفع به ، فعلى هذا يكون المعنى ؛ «أغفلنا قلبه» : أى خذلناه بترك الألطاف ، حتى غفل من جهة نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ **سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾** ﴾ [١] ؛ وكما قال : ﴿ **وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿٤٥﴾** ﴾ [٢] فهذه الأوجه كلها جيدة لاغبار عليها.

* * *

دقيقة

إعلم أن هذه التأويلات كلها ؛ وإن كانت موافقة للحكمة ؛ وفيها خلاص عن شبهات المجبرة ، وخروج عن عهدة ما توهموه ، لكن تعتبرُ بعد تلك التأويلات حذاراً عن مخالفة أدلة العقول ؛ لأن التأويل – وإن بعد وشط مزاره – فهو قريبٌ ، بالإضافة إلى مخالفة أدلة العقول ، وإنما التأويل الذى يليق فى إعجاز القرآن ، وبيان فصاحته وبلاغته ، والوقوف على جزالته ، هو ما ذكرناه فى الطريقة الثانية عن علماء البيان ، لأنه الأحقُ والأخلق .

* * *

(١) سورة الأنعام والقلم : الآية ١٨٣ ، ٤٥ على التوالى .

فنقول : إن كان فى القرآن ما يدل على أن الطبع ، والختم ، والسدَّ ، والإغفال ، ففيه مايدلُّ على نقيض ما أوردوه ، وهو أن الله ، تعالى ، قد خلق ، وبين لهم ما يتقون ، ولم يمنعهم عن الإيمان ولا حجزهم عنه ، ولا فعل فيهم ما يمنعهم عن إيجاده وتحصيله وهذا كقوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴿٢٥﴾ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ **يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ** ﴾ [٣] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ** ﴾ [٤] ؛ وقوله : ﴿ **وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ** ﴿١٠﴾ ﴾ [٥] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ** ﴾ [٦] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ** ﴿١٧﴾ ﴾ [٧] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴿١٨﴾ ﴾ [٨] ، وقوله تعالى : ﴿ **يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ** ﴾ [٩] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ** ﴾ [١٠] .

فهذه الآيات كلها دالة على أن من أزاح العلل بالهداية ، فكيف يتولى الضلال والإغفال ، ويختم ويطبع ؟!.. هذا مما تأباه العقول ، وتمجه الأسماع .

١٤٢ ظ/ ومما يدلُّ على أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح / قوله تعالى : ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴿١١٨﴾ ﴾ [١١] . وقوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [١٢] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** ﴾ [١٣] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴿٨﴾ ﴾ [١٤] .

وعلى الجملة ، فإن القرآن مشحون بالأمر والنهى ، ومشتمل على الوعد والوعيد ، والزجر والتهديد ، وهذا كله إنما يتعقل ، إذاكان لهم أفعال ، فأما إذا لم يكن هناك فعل فلا يتعقل بحال .

---

(١) فى الأصل : نعفر .
(٢) سورة : يونس آية ٢٥ .
(٣) سورة : النحل : آية ٩٣ .
(٤) سورة : الزمر : آية ٣٧ .
(٥) سورة : البلد : آية ١٠ .
(٦) سورة : فصلت آية ١٧ .
(٧) سورة : محمد آية ١٧ .
(٨) سورة : النور آية ٣٥ .
(٩) سورة الزمر آية ١٨ .
(١٠) سورة : الأنعام آية ١٢٥ .
(١١) سورة : النحل آية ١١٨ .
(١٢) سورة : البقرة : آية ١٨٥ .
(١٣) سورة : النساء آية ١٢٣ .
(١٤) سورة : الزلزلة آية ٨ .

١٤٢ ظ/ فى ذكر ما يتوجه عليهم من الإلزامات الشنيعة والسؤالات المفحمة ، على أن الله ، تعالى ، فاعل لكل قبيح ، وأن أفعال العباد كلها ، موجودة بقدرته ؛ وجملة ما نورده من ذلك ، الزامات خمسة ؛ نفصلها بمعونة الله ، تعالى :-

الإلزام الأول

إذا قلتم : إن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح . فإنه يؤدى إلى إبطال كلام الأنبياء ، وقطع حججهم ، ورد أقوالهم ؛ لأن أفعال العباد ، إذا كانت موجودة بقدرة الله ، تعالى ؛ فلأى شئ تكون بعثة الأنبياء ؛ لأن البعثة إنما تكون للأمر والنهى ، ولا يتعلق الأمر والنهى إلا بالفعل ؛ ولا فعل هناك على قولهم ، وحاصل هذا الإلزام ، بطلان بعثة الأنبياء ، وقطع حججهم ،وإبطال دعواهم ، وما هذا كمذهب فساداً . . ! هذه فائدة . وخلاصته ونقاوته [١] .

الإلزام الثانى

أن يؤدى إلي إفحام الرسل وبيانه :

أنكم إذا قلتم : إنه لا واجب على الله ، تعالى ، وأنه لا يضاف الوجوب على ذاته ، فالنبى إذا وصل إلينا ، وأظهر معجزته ، ولاحرج عليهم فى الإعراض ؛ لأن لا يتوجه عليهم النظر فى المعجزة ، إذ لا واجب فى العقل ؛ لأن الواجبات إنما تعلم بالشرع على قولهم ؛ وقبل النظر فى المعجزة فلا وجوب يعقل ! . . وهذا إلزام قاطع لشغبهم ، حاسم للجاجهم ، قاطع لدابرهم ، ولو قاموا عمر الدهر ، ماخرجوا من هذا الإلزام بمخرج مقنع .

نعم لما توجه على فحواهم ، هذا الإلزام ، ورد على النظار منهم ، وأهل ١٤٣ و/ الكياسة من حذاقهم [٢] كالشيخ **عبد الملك الجوينى** [٣] وتلميذه **أبى**

---

(١) فى الأصل ونعاوته .

(٢) أى نجبائهم .

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجوينى ، أبو المعالى الجوينى ، الملقب بإمام الحرمين ولد (٤١٩هـ / =

حامد الغزالى [1] ، وابن الخطيب الرازى ، قاموا وقعدوا ، وصوبوا وصّعدوا ، وما حصّلوا على طائل ، ولكن يرددون عبارات لا حاصل لها ، وهؤلاء هم الرجال فيهم ، والمشار إليهم من بينهم ، بالخدق والفطانة .

الإلـزام الثالث

إذا قالوا : إن الله ، تعالى ، فاعل للقبيح ، فلا فصل بين قبيح وقبيح ، فأى مانع لأن يظهر الله المعجزة على الكذابين ..! فعند هذا لا تقع التفرقة بين النبى والساحر ، وهذا يؤدى إلى الشك فى نبوة الأنبياء ، وأنا لا نعلم صدق أحد منهم ؛ ويقتضى بطلان نبوة الأنبياء !.. وكل مذهب أدى إلى [2] شئ من ذلك ، فكافيك بافتضاح آرائه وخزى المنتحلين به .

الإلـزام الرابع

المعلوم ضرورة من دين صاحب الشريعة ؛ صلوات الله عليه ؛ أن أحداً من الخلق لا ينفك من نعمة الله ، تعالى ، سواء كان كافراً أو مؤمناً ، والنعمة لا تكون نعمة ، إلا إذا قصد بها المنعم وجه الإحسان ، وإذا قلتم : بأن الله يفعل القبيح ، وجوّزتم عليه ذلك ، فأى مانع ألا يقصد بهذه النعم الواصلة إلى الخلق ، وجهاً من الوجوه ، بل يفعلها عبثاً أو يقصد بها وجه الإساءة ؟!..

وهذا يؤدى إلى بطلان الاعتراف بالنعم ، وسد بابها ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ** ﴾ [3] ؛ وقال تعالى : ﴿ **وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا** ﴾ [4] .

= ١٠٢٨م) ، وهو عالم شافعى فقيه مفسر متكلم ، ويعد أعلم أصحاب الشافعى فى زمانه ، عاصر الفتنة القشيرية ، توفى سنة (٤٧٨هـ / ١٠٨٥م) له مصنفات منها : « الشامل » ، « الإرشاد » ، « اللمع » ، و« الكافية فى الجدل » انظر الزركلى : الاعلام ٤ / ١٦٠ ، والسبكى : الطبقات ٣ / ٢٤٩ .

(١) هو محمد بن محمد الغزالى الطوسى ، أبو حامد حجة الإسلام ولد سنه (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨م) : حكيم متكلم فقيه أصولى صوفى ، مشارك فى أنواع من العلوم . له تصانيف كثيرة منها : « إحياء علوم الدين » و « الاقتصاد فى الاعتقاد » وتهافت الفلاسفة و « المنقذ من الضلال » وغيرها . انظر كحالة : معجم المؤلفين ٣ / ٦٧١ ، والسبكى : الطبقات ٤ / ١٠١ - ١٨٢ .

(٢) فى الأصل : على .

(٣) سورة النحل : آية ٥٣ .

(٤) سورة إبراهيم ، والنحل : آية ٣٤ ، ١٨ على التوالى .

فلما ورد عليهم هذا الإلزام اعتاص عليهم الجواب عنه ، وتحيلوا فى رده حيلة ، ولم يعترف أحدٌ منهم ؛ إلا ما يحكى عن **ابن أبى بشر الأشعرى** [1] ؛ فإنه زعم أن لا نعمة لله ، تعالى ، على الكفار ، لا نعمة الدين ولا نعمة الدنيا ..!

وهذه وقاحة عظيمة ، وقلة مبالاة بالدين ، وترك الاحتفال بالمروءة ، وهذه مقالة لا يفوه بها من له مسكة من الدين ، ولا وقر الإسلام فى صدره .

الإلـزام الخامس

إذا جوزتم على الله ، تعالى ، أنه فاعل القبائح ، فأى مانع من تجويز الكذب على ذاته ؟!..

وإذا جوزنا عليه الكذب ، فلا يمكن الوقوف بشئ من كلامه ، فى جميع الكتب ١٤٣ ظ / المنازلة من السماء كالقرآن ؛ والتوارة والإنجيل والزبور ، فيلزم الشك فى صدق هذه الكتب ، وأنها غيرُ صحيحةٍ .

لا يقال : إنه ، تعالى ، صادق لذاته ، ومن كان صادقًا لذاته ، فإنه لا يجوز عليه الكذب ، كما أن من كان عالمًا لذاته ، فإنه لا يجوز عليه الجهل .

لأنا نقول : هذا فاسد لأمرين .

(١) **أما أولاً** : فلانه ليس له بكونه صادقًا حالٌ ، وإنما المرجع به إلى فعل الصدق ، هذا هو المعقول منه ، دون إثبات الحال فلا برهان عليها .

وأما ما بنا ، قلما ينافى كونه صادقًا لذاته ، كونه كاذبًا لذاته ، ونحن نسلم لكم ذلك .

---

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، مؤسس المذهب الاشعرى ، ولد سنه ٢٧٠ ، وتوفى ٣٢٤ متكلم ، ومفسر ، وفقيه ، ملا مذهبه الآفاق وتبعه خلق كثير فى كل زمان ومكان من مصنفاته : « الإبانة » ، « واللمع » ، « ومقالات الإسلاميين » ، وغيرها كثير ، انظر ترجمته فى تبيين كذب المفترى لابن عساكر ص ١٤١ ، ووفيات الأعلام : لابن خلكان ج ١ / ٤١٢ .

(٢) فى الأصل هذه .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

فأى مانع إذا كان صادقًا لذاته ، أن يكون كاذبًا ؟!.. فهذه الأحرفُ المتلوة ، المتركبة من هذه الأحرف ، وفى ذلك حصول فرضنا .

ولنقتصر على هذا [1] القدرمن الإلزامات الشنيعة الفاحشة ، والتهكمات الوحشية [2] ، ففيه مقنعٌ وكفاية ، فى بيان حزبهم ، وإظهار جهلهم وغيهم .

ومن أرادها باستقصاء ، وأحبها بالبسط ، فليطالعها من كتابنا الملقب « بالشامل » فإنه يجد فيه ما يكفى ، يشفى ، والحمد لله رب العالمين .

(تم لى مطالعتهُ ؛ فله الحمد والمن ، وَكَفَّ الهمِّ الردىَ ،

الغنى عمن سواه ، الجواب ؛

وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله ، وصحبه ، وسلم)

* * *

---

(١) هو أحد كتب الشيخ الكلامية الموسوعية ، هناك نسخة منه مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ميكروفيلم ، ٢١٦٩ مخطوطات يمنية .